S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1999/28
24 September 1999

ORIGINAL: ARABIC/CHINESE/FRENCH/
ENGLISH/RUSSIAN AND SPANISH



## مجلس الأمن

### بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٠٤٨ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بمناسبة نظر المجلس في البند المعنون "الأسلحة الصغيرة"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صيانة السلم والأمن الدوليين، التي استوجبت لفت انتباهه إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتبارها الأسلحة التي تكرر استخدامها بكثرة في معظم الصراعات المسلحة الأخيرة.

"ويلاحظ مجلس الأمن بقلق بالغ أن تكديس الأسلحة الصغيرة وما يسببه من زعزعة للاستقرار ساهما في تكثيف حدة الصراعات المسلحة وإطالة أمدها. ويلاحظ المجلس أيضا أن سهولة توافر الأسلحة الصغيرة يمكن أن يكون عاملا مساعدا في تقويض اتفاقات السلام وتعقيد الجهود المبذولة لبناء السلام، وإعاقة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويسلم، في هذا الصدد، بأن التحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة متعدد الوجوه ويشمل أبعادا أمنية وإنسانية وإنمائية.

"ويشعر مجلس الأمن بقلق بالغ لأن البلدان المنخرطة في الصراعات المسلحة المطولة أو الخارجة منها أو التي توشك على أن تواجهها تكون عرضة بصفة خاصة للعنف الناجم عن الاستخدام العشوائي للأسلحة الصغيرة في الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد يشير المجلس، إلى تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر (S/1999/957) وإلى قرار المجلس ١٢٦٥ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

"ويؤكد مجلس الأمن أنه ينبغي إيلاء المراعاة التامة لحق الدفاع عن النفس فرديا وجماعيا، المقرر بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ولما لجميع البلدان من مطالب أمنية مشروعة. ويسلم المجلس بأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة في العالم يجري لاعتبارات أمنية وتجارية مشروعة. ويؤكد الأهمية الحيوية لاعتماد قواعد وضوابط وطنية فعالة بشأن نقل الأسلحة الصغيرة وضعا في الاعتبار ضخامة حجم هذه التجارة. ويشجع المجلس أيضا حكومات البلدان المصدرة للأسلحة على التحلي بأكبر قدر من المسؤولية في هذه المعاملات.

"ويؤكد مجلس الأمن أن منع الاتجار غير المشروع يكتسي أهمية مباشرة في إطار السعي العالمي لإيجاد سبل ووسائل للحد من سوء استعمال الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك استخدام الإرهابيين لها.

"ويرحب مجلس الأمن بمختلف المبادرات الجارية حاليا على الصعيدين العالمي والإقليمي لمعالجة هذا الموضوع. وتشمل هذه المبادرات على الصعيد الإقليمي ما أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من وقف اختياري لإنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار بها، والإجـراء الموحد للاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة، ومدونة قواعد سلوك الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتصدير الأسلحة.

"وعلى الصعيد العالمي، يرحب المجلس، بعملية التفاوض الجارية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك مشروع بروتوكول لمنع التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمواد ذات الصلة والاتجار بها.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية التعاون الإقليمي في معالجة موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وتبين بعض المبادرات، مثل العمل الذي قامت به الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمنظمة الإقليمية لتنسيق شؤون مفوضي الشرطة في الجنوب الأفريقي إمكانية تطويع التعاون الإقليمي لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة. ويسلم المجلس بأن هناك مناطق تستطيع أحيانا أن تستفيد من تجارب مناطق أخرى إلا أنه لا يمكن نقل تجربة منطقة إلى المناطق الأخرى دون مراعاة خصائصها المختلفة.

"ويبدي المجلس أيضا ترحيبه وتشجيعه للجهود المبذولة لمنع ومكافحة التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة وما يسببه من زعزعة للاستقرار، ومنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، ويدعو الدول الأعضاء إلى إشراك المجتمع المدني في هذه الجهود.

"ويلاحظ مجلس الأمـن بارتياح اهتمام منظومة الأمم المتحدة المتزايد بالمشاكل المتصلة بالإفـراط في تكديس الأسلحة الصغيرة وما يسببه من زعزعة للاستقرار. ويرحب المجلس بمبادرة الأمين العام لاتخاذ إجراء منسق بشأن الأسلحة الصغيرة، وتهدف هذه المبادرة إلى وضع نهج متسق ومنسق داخل منظومة الأمم المتحدة إزاء موضوع الأسلحة الصغيرة.

"ويلاحظ مجلس الأمن أنه بالرغم من الدليل الثابت على الأثر الإنساني الخطير للأسلحة الصغيرة في حالات الصراع إلا أنه لا تتوافر تحليلات مفصلة عن ذلك الأثر. ولذلك، يطلب المجلس من الأمين العام أن يدرج بصفة محددة في الدراسات ذات الصلة التي يجريها حاليا الآثار الإنسانية

والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الإفراط في تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يسببه من زعزعة للاستقرار، بما في ذلك إنتاجها والاتجار بها على نحو غير مشروع.

"ويدعو مجلس الأمن إلى التنفيذ الفعال للحظر الذي فرضه على الأسلحة في قراراته ذات الصلة. ويشجع المجلس الدول الأعضاء على تزويد لجان الجزاءات بالمعلومات المتوافرة بشأن الانتهاكات المزعومة لحظر الأسلحة، ويوصي رؤساء لجان الجزاءات بدعوة الأشخاص المعنيين في أجهزة ومنظمات ولجان منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية الأخرى وغيرها من الأطراف المعنية لتقديم معلومات بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ حظر الأسلحة وإنفاذه.

"ويدعو مجلس الأمن أيضا إلى اتخاذ تدابير للحد من تدفق الأسلحة إلى البلدان أو المناطق المنخرطة في صراعات مسلحة أو الخارجة منها. ويشجع المجلس الدول الأعضاء على إصدار وقف طوعي لنقل الأسلحة على الصعيد الوطني أو الإقليمي والالتزام به تيسيرا لعملية المصالحة في هذه البلدان أو المناطق. ويشير المجلس إلى سوابق هذا الوقف وإلى أن تنفيذها لقي تأييدا دوليا.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية إدراج شروط واضحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين، حسب الاقتضاء، في اتفاقات سلام معينة، وبموافقة الأطراف، وعلى أساس كل حالة على حدة وفي الولايات الممنوحة للأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك التخلص المأمون من الأسلحة والذخائر في الوقت المناسب. ويطلب المجلس من الأمين العام أن يزود المتفاوضين على اتفاقات السلام بسجل يحتوي على أفضل الممارسات استنادا إلى الخبرة الميدانية.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يضع كتيبا مرجعيا لاستخدامه في الميدان يحتوي على الأساليب المأمونة إيكولوجيا لتدمير الأسلحة لكي تتمكن الدول الأعضاء من التخلص طواعية من الأسلحة التي يسلمها المدنيون، أو التي تُجمع من المحاربين السابقين. ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى تسهيل إعداد هذا الكتيب.

"ويرحب مجلس الأمن بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة (A/54/258)، بما فيها عقد مؤتمر دولي في موعد غايته عام ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه ويحيط علما بعرض سويسرا استضافة المؤتمر. ويشجع المجلس الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط وعلى نحو بناء في المؤتمر وفي أية اجتماعات تحضيرية، واضعة في الاعتبار التوصيات الواردة في هذا البيان، لكي يساهم المؤتمر مساهمة حقيقية ودائمة في الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة".

ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ